تطور مالية الدولة في ظل الرقمنة

د. علي منصور إشتيوي ، متعاون بالجامعات الليبية

البريد الالكتروني: Awahali869@gmail.com

الملخص

إن الإصلاحات المالية في شأن إيرادات ونفقات الدولة وميزانيتها وتنفيذها يلقى تحديا شاملا في العصر الرقمي الذي أصبح يفوق سرعة انتشار الضوء ، فتبرز الحاجة إلى صياغة الأنظمة الجبائية من ضرائب ورسوم ونحوها.. ، وكذلك المصروفات وضبطها وربطها مع الاقتصاد الوطني الحديث.

ويمثل هذا الجانب فرصة ثمينة للدول بصفة عامة وليبيا بصفة خاصة بغية تعزيز التحول الرقمي في ظل الجهود الحكومية المستمرة؛ لتحسين الخدمات العامة والمالية، والذي من شأنه أن يساهم في فتح آفاق جديدة للحوار وتبادل الأفكار في كيفية استخدام الأدوات الرقمية لتعزيز الحكم المالي وتحقيق الكفاءة والشفافية.

الكلمات المفتاحية: الإيرادات – النفقات- الميزانية- الرقمنة – الضرائب- نظام المعلومات- الرقابة- الاستدامة.

Financial reforms regarding the state’s revenues and expenditures, its budget, and their implementation face a comprehensive challenge in the digital age, which has become faster than the speed of the spread of light. Thus, the need arises to formulate fiscal systems, including taxes and fees, as well as expenditures, and to adjust them to the modern national economy.

This aspect represents a valuable opportunity for countries in general and Libya in particular to enhance digital transformation in light of the government’s ongoing efforts to improve public and financial services, which would contribute to opening new horizons for dialogue and exchanging ideas on how to use digital tools to enhance financial governance and achieve efficiency and transparency.

Keywords: revenues - expenditures - budget - digitization - taxes - information system - control - sustainability.

المقدمة

لكل دولة نظام مالي يتكون من مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم الوثيقة المعروفة باسم الميزانية العامة التي تتكون من إيرادات ونفقات عامة، والمنطق يقتضي أن النظام المالي يتطور مع تطور الحياة عموماً، ويقتضي الأمر تطور آلية تنفيذ الميزانية العامة سواء ما يتعلق بجباية الإيرادات والنفقات العامة والرقابة على آلية التنفيذ بشكل كامل، حيث تطور الموضوع من أساليب تقليدية من التنفيذ والرقابة على

التنفيذ إلى أساليب حديثة متطورة من أهمها استخدام التقنية الرقمية، ومن هذا ستنطلق هذه الدراسة .

أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى بيان استخدام تكنولوجيا المعلومات لتنفيذ الموازنة العامة وأثره في تحسين جودة التقارير المالية في القطاع الحكومي للحد من ظاهرة الفساد بجميع أشكاله.

أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث في مراعاة أسس تطبيق تكنولوجيا المعلومات في الميزانية العامة في القطاع الحكومي في دولة ليبيا، فضلا عن ضرورة تحسين جودة التقارير المالية عن طريق إدخال التكنولوجيا الحديثة بشكل أكبر في هذا القطاع.

منهجية البحث:

إن الموضوع الذي نود معالجته وطبيعته ونوع المعلومات المتوفرة عنه وطريقة تحليلها تفترض علينا استخدام منهج معين لمثل هذه الدراسة، ويتمثل هذا المنهج في " المنهج الوصفي التحليلي " الذي يناسب طبيعة ونوع الدراسة، والكشف عن مختلف جوانبه خاصة من الجانب النظري، كما يمكن من خلال هذا المنهج تحليل الواقع وتشخيص المتغيرات للوصول إلى تفسيرها ونتائج دقيقة .

إشكالية البحث:

ما هو أثر استخدام رقمنة المعلومات على مالية الدولة ؟

الدراسات السابقة:

1- نجلاء يس، الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع ،ط1، 2013.

2- هبة الفران، رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية، صندوق النقد العربي،2021،منشور على: www.amf.org.ae

المبحث الأول :

الإطار المفاهيمي للرقمنة :

إن الرقمنة[1] تحقق العديد من المكاسب للدول أو الأفراد، وأيضاً تساهم في إعداد وتنفيذ الميزانية العامة، وبالنسبة لحالة ليبيا فإن مشروع رقمنة المالية العامة كآلية لتحديث المعاملات المالية العامة عبر أنظمة المعلومات الموحد لوزارة المالية والمتمثل في نظام المعلومات المدمج لعملية التسيير الميزانياتي لازال غير مفعل لعدة أسباب وعوائق ستذكر لاحقا.

وبما أن الاستدامة المالية في ليبيا ضعيفة مما أدت إلى إضعاف الهيكلة للإدارة المركزية، ولكن للخوض في هذا المجال المهم نلفت عنايتنا أولاً بالإطار المفاهيمي للرقمنة من عدة جوانب "كمطلب أول" ثم بيان أهميتها مع إبراز اثرها في النظام المالي " كمطلب ثان" على النحو الآتي:

[1] منذ منتصف القرن الماضي بدأت الرقمنة تتغلغل ببطء في بعض القطاعات ثم اندفعت بقوة مع ظهور شبكات الانترنت في التسعينات ، وتعززت بانطلاق البيانات الضخمة في الألفية الحالية.

المطلب الأول :

مفهوم الرقمنة :

أصبح مصطلح الرقمنة من أكثر المصطلحات شيوعاً خاصةً بعد بروز دورها في كيفية بيان عمل الهياكل الإدارية للقطاعات وتنظيمها بغية الحد من ظاهرة آفة الفساد المتربصة في كل إدارة، لذلك يمكن إبراز مفهوم الرقمنة أولاً ثم نتناول المصطلحات المجاورة لها ثانياً ثم إبراز التحديات التي تواجهها ثالثاً.

أولا :تعريف الرقمنة وخصائصها:

1- تعريفها:

لغة: تعني عدة معاني أهمها: الكتابة والختم والخطط والقلم....

أما إصطلاحا: يشير مصطلح الرقمنة إلى العملية التي يتم من خلالها تحويل البيانات والمعلومات الموجودة في ملف ووثائق ورقية إلى شكل رقمي بغية الحفاظ عليها وحمايتها ومعالجتها عن طريق أجهزة الكمبيوتر والأجهزة ذات القدرة على الحوسبة مثل الكاميرات الرقمية وأجهزة السمع الرقمية[1].

ويطلق مصطلح الرقمنة على عمليات مثل مسح الصور وتحويل تقرير إلى نموذج (PDF) وتخزينه على جهاز الكمبيوتر .

إذا تطورت مشاريع الرقمنة عبر عدة مراحل أبرزها مرحلة الحواسيب الشخصية ومرحلة التعرف البصري على الحروف ومرحلة رقمنة الصوت والفيديو ومرحلة الانترنت والشبكة العالمية ومرحلة انفجار الرقمنة.

وتعرف الرقمنة أيضاً بأنها عملية تحويل المعلومات والبيانات المختلفة في شكلها التقليدي إلى شكل رقمي يتم من خلالها تخزينها ومعالجتها ونقلها باستخدام التكنولوجيا الرقمية وأجهزة الحواسيب والشبكات سواء كانت هذه المعلومات والبيانات أصواتاً أو نصوصاً أو صوراً أو أي نوع من البيانات المتناثرة.

2- خصائصها:

- تقليص الوقت
- تقليص المكان
- التفاعلية
- اللاتزامنية
- اللامركزية
- قابلية التوصل والحركية
- قابلية التحويل
- اللاجماهيرية
- الانتشار
- الشيوع الكونية.

[1] هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (الإمارات) ، قاموس مصطلحات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، منشور على https//tdra.gov.ae تم الإطلاع بتاريخ 2024/11/1م.

ثانياً :المفاهيم المجاورة:

تتعدد المصطلحات التي تقترب وأحيانا تختلط مع مصطلح الرقمنة ، والتي أبرزها[1]:

1- **التكنولوجيا**: تعني جهد إنساني وطريقة للتفكير في استخدام المعلومات والمهارات والخبرات والعناصر البشرية وغير البشرية وتطبيقها لحل المشكلات وإشباع الحاجات وتعزيز القدرات.

2- **التحول الرقمي**: يقصد به التغيير الشامل في الأعمال التقنية في المجتمعات بشكل عام والمؤسسات بشكل خاص تكنولوجي متطور.

3- **العولمة:** وهي مسار انفتاح شعوب العالم اقتصادياً وثقافياً على بعضها البعض.

4- **الذكاء الاصطناعي**: هو التكنولوجيا التي تمكن الآلات من إظهار المنطق والقدرات الشبيهة بالإنسان مثل اتخاذ القرار المستقبلي.

5- **تقنية المعلومات:** وهي مجال شامل يركز على تطبيق التقنيات في معالجة وإدارة المعلومات.

6- **الأمن السيبراني**: هو فرع من فروع التكنولوجيا يختص بالحاسوب والشبكات هدفه حماية المعلومات من الدخول غير المصرح والسرقة والتخريب.

ثالثاً: التحديات التي تواجه الرقمنة: وهي عديدة لعل أبرزها:

1- التوتر الاجتماعي.
2- زيادة استهلاك الطاقة وانبعاث الكربون.
3- اتساع الفجوة الرقمية في استخدام التكنولوجيا بين المجتمعات.
4- التخلي على اليد البشرية وتعويضها بالآلة.
5- انتشار المحتوى الضار وذلك عن طريق السرقة وفقدان البيانات المالية.

المطلب الثاني :

أهمية الرقمنة :

للرقمنة فوائد لتحسين الأداء وجودة الخدمات لجميع الأشخاص الخاصة والعامة، ولها فوائد اقتصادية وإدارية بجميع صورها[2].

فتنظم الأداء الوظيفي، وتحقق الشفافية وتمحو البيروقراطية والروتين التقليدي، واختصار للهرم الإداري التسلسلي الطويل الموجود لدى البيئة الحكومية التقليدية، ويوحد الجهود ويفتح الدولة بتوفير قنوات للاستثمار[3].

---

[1] هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (الإمارات) ، قاموس مصطلحات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، منشور على https//tdra.gov.ae تم الإطلاع بتاريخ 2024/11/1م.

[2] الرقمنة عدة صور أبرزها الصور – النص- الرسوم؛ الفيديو...إلخ

[3] للمزيد أنظر: أبوبكر الهوش، المنظمات الرقمية في العالم، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة،2009،ص63، عمار بوحوش، نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين، بيروت، دار الغرب الإسلامي،2006،ص133_ و نجلاء يس، الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع ،ط1، 2013،ص62.

ويوفر أيضاً فرص وظيفية جديدة في شتى المجالات التقليدية ويفتح مجالات حديثة إضافية حول إدخال البيانات وتشغيل وصيانة البنية التحتية وأمن المعلومات.[1]

إذاً للرقمنة أهمية ودور فعّال في المجتمعات؛ لأنها من أساسيات التطور والتحول الذي شهده العالم الحديث، وزاد دورها من عدة جوانب في كافة القطاعات والتي أبرزها:

أ- تعزيز التواصل بين المجتمع فيما بينه ومع غيره.

ب- تطوير التعليم وتسهيله وفعاليته.

ت- زيادة كفاءة الشركات الصغرى والمتوسطة والكبرى.

ث- فتحت أسواق جديدة ووفرت فرص العمل وكثرة الوظائف.

ج- تحسين نظام الرقابة الصحية باستخدام الأطباء للسجلات الالكترونية للمرضى ومشاركة المعلومات مع مختلف الأطباء عالمياً.[2]

ح- تعزيز أهداف التنمية المستدامة بالتغلب على التحديات الاقتصادية والبيئية التي تواجه نظم المجتمعات باستخدام تكنولوجيا الرقمنة.

خ- تحسين جودة المواطنين داخل المدن الذكية بتقديم خدمات للمواطن بشكل أدق وأسرع.

د- وفرت أيضا حلول ناجعة للحكومات وأجهزتها، حيث سمحت للموظفين والعاملين بالقطاعات للوصول بسهولة إلى إتمام الإجراءات والاطلاع على البيانات والقوانين واللوائح.

ذ- تطوير البنى التحتية بخدمات الاتصال والتواصل داخل المجتمع وخارجهن و ساهمت الرقمنة في توحيد بيانات المالية العامة من نفقات وإيرادات وضبطها والموازنة بينها، مما يسهل إعمالها.[3]

المبحث الثاني :

أثر الرقمنة على تنفيذ الميزانية العامة:

يبرز دور الرقمنة في مالية الدولة من خلال تحقيق حزمة من المكاسب، بالإضافة إلى تحقيق مجموعة من المزايا ذات الطابع المالي.

وأن الاقتصاد الرقمي في الفترة الأخيرة سهل واختصر العديد من الفرص التي كانت معقدة نتيجة روتينية الإدارة التقليدية وتعقد الإجراءات.

إذاً رقمنة المالية العامة تعد من التحولات الرقمية المهمة على صعيد إدارة المالية العامة، خاصة عند تبني نظم التحصيل والدفع الالكتروني، فالإيرادات العامة ذات الصبغة الرقمية تساعد في زيادة التحصيل الضريبي وجبايته والامتثال له " كمطلب

[1] كريمة زريبيط، منال حشيفة ،إجازة سلسلة التوريد ودورها في التجارة الالكترونية، شركة أمازون نموذجاً، رسالة ماجستير ،جامعة الشهيد لخفر،الجزائر،2019،ص63.

[2] حنان براهمي، جريمة الوثيقة الرسمية والإدارية ذات الطابع المعلوماتي(أطروحة دكتوراه)،جامعة بسكرة، الجزائر،2014،ص80.

[3] هبة الفران، رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية، صندوق النقد العربي،2021،منشور على: www.amf.org.ae تم الإطلاع عليه بتاريخ 2024/11/10م.

أول" فيما ساعدت رقمنة النفقات العامة في زيادة الكفاءة في المشتريات وكبح الفساد[1] "كمطلب ثان".

المطلب الأول :

أثر الرقمنة على جباية الإيرادات :

سنتناول دور رقمنة الضرائب في دعم إيرادات الدولة(أولا) ثم إبراز نماذج إقليمية في ذلك (ثانيا)

أولا: دور رقمنة الضرائب في دعم إيرادات الدولة

إن التحول الرقمي في المجال المالي للدولة يساعدها على الوقوف أكثر للأشخاص جانب الحكومة، وساهم في الحصول على كم هائل من المعلومات حول دفع الضرائب وجبايتها للخزانة العامة، وكذلك تقديم وسائل ذات كفاءة عالية لهذه الجباية والوصول إلى الهدف المنشود وتحقيق التحصيل المناسب.

هذا التطور ساهم في مساعدة الدولة عن طريق ضبط الضرائب وتوسيع قواعدها وتحسين تحصيلها، والحد من ظاهرتي التهرب الضريبي والازدواج الضريبي، هذا ساعد الحكومة عن طريق جمع البيانات اللازمة الدقيقة والسريعة حول المدفوعات والمبيعات لاسيما الشركات وكبار التجار عن طريق المنافذ البحرية والجوية والبرية؛ لأنها أساس عبور السلع والخدمات من والى الدولة، لذلك فهي مكان جمع الضرائب بشكل عاجل غير آجل، وهذا أساسه ضريبة القيمة المضافة و الضريبة الجمركية، فضلاً عن ضرائب الدخل،وهذا يساعد في عمليات التحصيل والدفع الالكتروني مما يصب في جانب المالية العامة للدولة، ويحقق وفرة اقتصادية مضافة.

كما يمكن أن تؤدي رقمنة الضرائب إلى زيادة في القاعدة الضريبية في أقل من عام واحد[2].

ثانيا :نماذج رائدة لبعض الدول العربية في رقمنة تنفيذ الميزانية

ففي مصر في ظل سياسة استراتيجية "رؤية مصر2030" يأتي التحول نحو رقمنة المالية العامة، حيث اتجهت الحكومة بداية 2018 إلى تحصيل الرسوم الضريبية والجمركية التي تزيد عن (5000) جنيه مصري من خلال الوسائل الإلكترونية "مركز الدفع الالكتروني والتحصيل" التابع لوزارة المالية[3].

وفي المغرب أكدت سياستها على إقرار ضرائب المبيعات والدخل والشركات عبر الدفع الالكتروني، وفي الجزائر بعد إطلاق مشروع العصرنة الرقمية للحكومة" الجزائر الإلكترونية 2013" حول نظام معلوماتي عصري لتحويل إيرادات الميزانية العامة[4].

إذاً للجباية المعلوماتية مزايا في كافة إجراءات ومراحل الضريبة ، وأن للحصول على جداول في الوقت المناسب نتيجة الرقمنة ما يؤدي إلى تقييم أداء المصالح ومتابعة التحصيل من المستوى في تصنيف الضرائب، وكذلك يؤدي التطور الرقمي إلى تقليص تكاليف الطلبات المتعلقة بالمطبوعات الجبائية، وأن بوابة التصريح الالكتروني

[1] ثائر سعود، مكافحة الفساد، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط1، 2012،ص 11 وما بعدها.

[2] منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، دار الكتب الوطنية بنغازي،ط2، 2013،ص19 وما بعدها

[3] عبدالفتاح مراد، منظمة التجارة العالمية والعولمة والأقلمة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،ص7 وما بعدها.

[4]نقلاعن: علي محمد سالم، الضريبة على دخل الشركات(رسالة ماجستير)، كلية القانون طرابلس،2010/2009،ص6ومابعدها

حلا يسمح للمكلفين بالضريبة إلى الاطلاع على دينه الجبائي الكلي وتقديم الطعون في الوقت المعلوم.

المطلب الثاني :

أثر الرقمنة على صرف النفقات :

سنتعرض إلى البحث في دور الرقمنة على نفقات الدولة (أولاً) و بيان تجارب لدول العالم (ثانيا) ثم تقييم الحالة الليبية (ثالثا).

أولاً/ دور الرقمنة على صرف نفقات الدولة:

تؤثر الرقمنة على نفقات الدولة وضبطها ودقتها للأشخاص المستفيدين من التحويلات النقدية، وساهمت هذه التوجيهات التي تتم عبر قنوات حديثة مرقمنة بما يتم الوصول إلى أكبر عدد من المستفيدين بأقل تكلفة.

إذاً سهلت أدوات الرقمنة المالية ونظام الإدارة المالية عملية بناء قواعد لبيانات شمولية متكررة يومية تساعد على تحقيق كفاءة الميزانية العامة للدولة، وهذا يساعد وزارة المالية بتوفير إحصاءات شاملة عن المعاملات الحكومية اليومية مثل إصدارات الديون ونحوها، وكذلك باستخدام نظم الرقمنة تسهل في التأثير على السياسة المالية في شأن التجار وكبار التجار من حيث مدى خضوعهم للضريبة.

ثانياً :تجارب عالمية لرقمنة تنفيذ المالية العامة:

تتفاوت تجارب بلدان العالم في التحول الرقمي في عمليات الميزانية العامة، ومن الدول الرائدة في هذا المجال:

1/النموذج الصيني:

حيث تمكنت الحكومة من مراجعة أنظمة الفوترة الالكترونية واستخدام تقنيات البلوكشن من التحقق من خضوع الشركات لضريبة القيمة المضافة وكبح التهرب الضريبي.

2/النموذج التونسي:

يسمح للممولين بسداد ضريبتي القيمة المضافة وضريبة دخل الشركات إلكترونياً.

3/النموذج السوداني:

تم تطبيق نظام التحصيل الالكتروني في عام 2015م باستخدام نظام "أورنيك 15الالكتروني" وتم إطلاق خدمة "علينا " وهي أول خدمة للفوترة والسداد والتحصيل الالكتروني.

ثالثاً :موقف دولة ليبيا من رقمنة المالية العامة:

إن وزارة المالية أطلقت مشروع التحول الرقمي لإدارة البيانات والمعلومات المالية في 2022/7/28م، وأيضاً تم إنشاء حساب الخزانة الموحد للدفع والتحصيل الالكتروني للوزارة والجهات التابعة لها.[1]

وفي سبيل ذلك أن ليبيا وضعت خطة لمواكبة التكنولوجيا من أجل التحول الرقمي الكامل من خلال تبني مشروع إصلاح المالية العامة في الوزارة بتكثيف عدد من المشاريع والمبادرات لرقمنة الخدمات المالية.

هذا كله يحقق الاستقرار والاستدامة المالية إذا ما تم إقراره وإعماله.

[1] وزارة المالية، حكومة الوحدة الوطنية الليبية ، النظام المعلوماتي متاح على الموقع :http//:mof.gov.ly تم الاطلاع بتاريخ 2024/11/13م.

وأن هناك رؤية استراتيجية للتحول الرقمي الحكومي في ليبيا، والتي من ثمارها في شأن إصلاح القوانين والتشريعات بما يواكب عالم التكنولوجيا الرقمية من خلال محاولة لإجراء مراجعتها وربطها بالتحول الرقمي ودراسة وتحليل الأثر العائد منها للتنسيق مع الجهات المختصة لإصدار قوانين وتشريعات جديدة، أو تعديل القائم منها، أو إقرار المعد في شكل مسودات، والتي من شأنها توفير إطار قانوني ملائم يدعم تحقيق متطلبات التحول الرقمي مثل:

1- قانون المعاملات الالكترونية.
2- قانون الاتصالات.
3- قانون حماية البيانات الشخصية.
4- قانون حرية النفاذ للمعلومات.
5- قانون الملكية الفكرية وبراءة الاختراع، وتنظيم عملية نشر المعلومات.
6- قانون المطبوعات والنشر في ظل انتشار النشر الإلكتروني.
7- قانون الدفع الالكتروني.
8- قانون الأرشفة وإدارة الوثائق الحكومية.
9- قانون المشتريات الحكومية الالكترونية.
10- قانون الجرائم الالكترونية.
11- قانون المعلومات.[1]

إلا أنه لا زالت هناك العديد من العقبات التي تعترض إقرار هذه الرؤى، والتي أبرزها، ضعف الكوادر الوظيفية في ليبيا وانتشار آفة الفساد الإداري والمالي وعدم دراية الكثير من الليبيين بالقوانين المعلوماتية.

الخاتمة

بعد تسليط الضوء على موضوعنا الموسوم بـ"تطورمالية الدولة في ظل الرقمنة"
توصلنا لجملة من النتائج والتوصيات وهي على النحو التالي :

أولاً :النتائج:

1- ليبيا تعاني من فجوة رقمية انعكست سلبا على رقمنة المالية العامة للدولة مما أدى إلى إعاقة استدامة ماليتها العامة.
2- الرقمنة تعد تحولاً شاملاً يؤثر في الكثير من الجوانب الحياتية اليومية المجتمعية إيجابا وسلباً.
3- إن الرقمنة أصبحت ضرورة حتمية لعصرنة كافة الإدارات والقطاعات العامة والخاصة بما فيها الإدارات المالية ووزارات المالية لتتماشى مع تكنولوجيا الاعلام والاتصال.
4- إن رقمنة المالية العامة تمكن الدول من زيادة كفاءة نظم التحويلات الاجتماعية

[1] رؤية استراتيجية التحول الرقمي الحكومي في ليبيا ديسمبر 2022 منشور على الموقع http//:www.gia.gov.ly تم الإطلاع بتاريخ 2024/11/13م.

وأيضاً رفع كفاءة وشفافية نظم المشتريات العامة.

5- إن التقنيات الحديثة تلعب دوراً مهماً في مساعدة السلطات الضريبية في توسيع القاعدة الضريبية بكافة مراحلها الأشخاص والقطاعات أفراداً ومؤسسات لاسيما أنهم لم يكونوا مشمولين بالضريبة لعدم توافر معلومات كافية عنهم.

6- إن الدافع من وراء ظهور الرقمنة هو الرغبة في العثور على طرق أكثر كفاءة للتعامل مع المعلومات.

7- إن تقوية البنية التحتية وإدخال التكنولوجيا كبديل للمستندات الورقية وتدريب الكوادر الإدارية من أهم مؤشرات نجاح الرقمنة في العلوم الإنسانية والتطبيقية والطبية

ثانيا: التوصيات:

1- ضرورة وجود رؤية واستراتيجية وطنية شاملة للتحول الرقمي للاستفادة من زخم التقنيات الحديثة المصاحبة للثورة الصناعية الرابعة لزيادة كفاءة السياسات العامة وتحقيق نقلة نوعية في تقديم الخدمات.

2- حمايات الخصوصيات وسرية البيانات ودعم الأمن السيبراني على الحكومة في دعم القدرات المؤسسية القانونية والكفاءات البشرية المتوافرة في وزارات المالية.

3- عملية رقمنة المالية العامة تتطلب تدخل تشريعي لتعديل القانون المالي الجامد القاصر بإضافة حزمة من المواد لتنظيم عمليات الدفع الالكتروني ورقمنة المشتريات الحكومية.

4- إعتماد الرؤية الاستراتيجية للتحول الرقمي الحكومي في ليبيا 2022م.

5- مواكبة الطفرة الرقمية التي يشهدها العالم، وتسريع رقمنة قطاع المالية .

6- تعزيز الشفافية في قطاعات الدولة وإبراز دور الرقمنة في تحسين إدارة الميزانية العامة وإلزامية تطوير الإدارة المالية.

7- خلق التوزان بين إيجابيات وسلبيات الرقمنة.

8- العمل على رفع المستوى التعليمي ، ونشر الثقافة الإلكترونية بين أفراد المجتمع.

قائمة المصادر والمراجع

أولا/الكتب

3- أبوبكر الهوش، المنظمات الرقمية في العالم، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة،2009.

4- ثائر سعود، مكافحة الفساد، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط1، 2012.

5- عمار بوحوش، نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين، بيروت، دار الغرب الإسلامي،2006.

6- عبدالفتاح مراد، منظمة التجارة العالمية والعولمة والأقلمة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

7- منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، دار الكتب الوطنية بنغازي،ط2، 2013.
8- نجلاء يس، الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع ،ط1، 2013.

ثانيا/الرسائل العلمية:

1- حنان براهمي، جريمة الوثيقة الرسمية والإدارية ذات الطابع المعلوماتي(أطروحة دكتوراه)،جامعة بسكرة، الجزائر،2014.
2- علي محمد سالم، الضريبة على دخل الشركات(رسالة ماجستير)، كلية القانون طرابلس،2010/2009.
3- كريمة زريبيط، منال حشيفة ،إجازة سلسلة التوريد ودورها في التجارة الالكترونية، شركة أمازون نموذجاً، رسالة ماجستير ،جامعة الشهيد لخفر،الجزائر،2019.

ثالثا/المواقع الالكترونية:

1-هبة الفران، رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية، صندوق النقد العربي،2021،منشور على: WWW.AMF.ORG.AE
3- وزارة المالية، حكومة الوحدة الوطنية الليبية ، النظام المعلوماتي متاح على الموقع :HTTP//:MOF.GOV.LY
4- .رؤية استراتيجية التحول الرقمي الحكومي في ليبيا ديسمبر 2022 منشور على الموقع HTTP//:WWW.GIA.GOV.LY
5- هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (الإمارات) ، قاموس مصطلحات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، منشور على HTTPS//TDRA.GOV.AE